

المملكة المغربية



المجلس الأعلى للتعليم

التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج
البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008

التقرير التركيبي

ماي 2009

التقرير التركيبي

المحتويات

مقدمة

- 5
- 6 • الأهداف
- 7 • محاور التقرير
- 7 • حدود الدراسة
- 8 • اعتبارت ضرورية لقراءة النتائج

المحور الأول : إطار الدراسة ومقوماتها المنهجية

- 11
- 11 1. إطار الدراسة
- 11 2. أدوات التقويم
- 11 3. العينة المستهدفة
- 12 4. النموذج المعتمد في التحليل

المحور الثاني : نتائج تقويم التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في إطار البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008

- 13
- 13 1. النتائج الإجمالية للمكتسبات الدراسية
- 15 2. الفروق حسب النوع
- 16 3. الفروق حسب الوسط
- 16 4. الفروق حسب الجهات
- 19 5. مستويات التحصيل حسب المجالات المضامينية والمستويات المهارية

المحور الثالث : بعض المتغيرات والعوامل المفسرة للفروق المسجلة في مستويات التحصيل الدراسي

- 21
- 21 1. أهم المتغيرات
- 21 • السن والتكرار
- 22 • مدى قرب المؤسسة التعليمية من مقر السكن
- 23 • المستوى التعليمي للآباء
- 23 • المدرس
- 24 • المؤسسة التعليمية

- 24 2. بعض العوامل المفسرة
- 24 • الافتقار إلى إطار مرجعي للكفايات
- 25 • برامج مثقلة
- 26 • نقص في أدوات التقويم
- 26 • ظروف صعبة للتدريس ومحدودية أنشطة التعلم
- 27 • استمرار بعض مظاهر لا تكافؤ الفرص

29 المحور الرابع : توصيات وآفاق

- 29 1. توطيد البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي وتطويره
- 29 2. الرفع من جودة المكتسبات الدراسية
- 30 3. التحسين والملاءمة المستمران للمناهج والبرامج
- 30 4. دعم الكفايات المهنية للفاعلين التربويين
- 31 5. تنويع طرائق التدريس وحفز التعلّيمات
- 31 6. تطوير الممارسة التقويمية
- 31 7. بلورة مشروع المؤسسة وتفعيله

32 خاتمة

مقدمة

عرفت المدرسة المغربية، ولأسيما منذ سنة 2000، تاريخ انطلاق العشرية التربوية، المخصصة لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تحقيق إنجازات كمية وازنة، تهم، على الخصوص، الاقتراب من هدف تعميم التعليم بنسبة تهاز 94% بالابتدائي في سنة 2008، وتقلص تفاوت نسب التمدرس بين الوسطين الحضري والقروي، وبين الفتيات والفتيان.

مع تأكيد أهمية هذه الإنجازات الكمية، وما رافقها من جهود لمراجعة المناهج والبرامج واعتماد كتب مدرسية متعددة، وإرساء اللبنة الأساسية لنظام بيداغوجي جديد، فإن هذه المكتسبات تظل هشة، مما يجعلها تستلزم المزيد من التوطيد والتطوير والتتبع اليقظ. لذلك، فلا يزال تحدي الإصلاح الجوهري المستهدف للعمق البيداغوجي للمنظومة التربوية، والكفيل بالرفع من المكتسبات الدراسية للمتعلمين، يشكل رهانا حاسما يتعين ربحه، في إطار مدرسة مغربية تضمن حق الجميع في التربية والتعليم بفرص متكافئة، وبالجودة المتوخاة، ولأسيما من حيث المناهج والبرامج وأساليب التقويم وعمليات التدريس والتعلم وتيسير سبل النجاح الدراسي. من ثم، تبرز الحاجة المستمرة للمساءلة المنتظمة للمكتسبات الدراسية للتلاميذ، ولإنجازاتهم في وضعيات الامتحان، ومدى ملائمة المعارف والكفايات والمكتسبات المحصلة لحاجات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية ومستلزماتها.

اعتبارا لكون التقويم يعد مكونا محوريا للعملية التربوية، وممارسة تهدف بالأساس إلى الرفع المستمر من جودة التربية والتعليم، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه الإطار المرجعي للإصلاح، من خلال تأكيده أن نظام التربية والتكوين يخضع برمته للتقويم المنتظم، من حيث مردوديته الداخلية والخارجية، التربوية والإدارية؛ فإن تعزيز ثقافة التقويم وتطوير أساليبه في المنظومة، يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية لربح رهانات المدرسة المغربية الجديدة. وهو خيار جسده المجلس الأعلى للتعليم من خلال تقريره الأول الصادر سنة 2008 حول «حالة منظومة التربية والتكوين وأفاقها»، حيث أكد، بهذا الخصوص، «ضرورة التوفر على أداة موضوعية، فعالة وموحدة على الصعيد الوطني لتقويم مكتسبات التلاميذ بمختلف المستويات الدراسية».

لذلك، عمل المجلس على إرساء البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، بدعم علمي من الهيئة الوطنية للتقويم، التي تضطلع بإنجاز تقويمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين وقياس نجاعتها، عبر إجراء تقديرات إجمالية للمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين في مختلف أسلاك التعليم، وتحليل تطور المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة وتحسين جودتها.

وقد أنجز هذا البرنامج بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من خلال المركز الوطني للامتحانات والتقويم، وبمساهمة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والنيابات الإقليمية، والإدارة التربوية للمؤسسات التعليمية، والمفتشين والمدرسين المعنيين. وهو برنامج يزاوج بين قياس مكتسبات التلاميذ في المواد الدراسية الأساسية، ضمن سنوات حاسمة من مسارهم الدراسي؛ السنة الرابعة والسادسة ابتدائي، والسنة الثانية والثالثة إعدادي؛ وبين تحديد المتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو اقتصادية ذات العلاقة بالتحصيل الدراسي، وذلك في أفق وضع استراتيجيات ناجعة للاستدراك والتعديل، والمعالجة الناجعة.

الأهداف

يتوخى المجلس، من خلال إرساء برنامج وطني لتقويم التحصيل الدراسي، تحقيق جملة من الأهداف تبتغي الرفع من جودة مردودية المدرسة المغربية، أهمها :

- الوقوف على مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ، في مواد دراسية أساسية، وفي محطات هامة من مساراتهم الدراسية ؛

- توفير آلية تقويمية وطنية، جديدة، ناجعة، منتظمة ودورية، مبنية على مقارنة علمية تستند إلى مؤشرات واضحة ومتفق عليها للقياس بأدوات مجربة، من شأنها أن تشكل مرجعية علمية للباحثين والفاعلين في حقل التربية والتكوين ؛

- إشاعة ثقافة التقويم في مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وأوساطها ؛

- تمكين ذوي القرار من التعرف على واقع التعلم، ومساعدتهم على القيام بالاستدراكات وإيجاد الحلول الملائمة ؛

- ملاءمة عمليات التقويم الوطني مع المعايير الدولية المتعارف عليها ؛

- إرساء المقومات الأساسية لبرنامج وطني طموح، يكون هدفه إجراء تقويم منتظم للتحصيل الدراسي وتتبع مكتسبات المتعلمين، في ضوء المتغيرات المدرسية والبيداغوجية للمنظومة التربوية الوطنية، والعوامل السوسيو اقتصادية والثقافية المؤثرة فيها ؛

- إذكاء نقاش وطني رصين وبناء حول واقع التحصيل الدراسي للتلاميذ المغاربة، من أجل الإسهام الجماعي في تمكينهم من أفضل شروط التعلم والإقبال على الدراسة والتحصيل المتين بفرص متكافئة.

ومن منطلق الاقتناع بأن جودة التربية والتعليم تشكل مسارا تُبنى أسسه على المستوى المحلي، ولاسيما في المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال الممارسات البيداغوجية داخل الفصول الدراسية، فإن البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي لسنة 2008، يضع على عاتقه مسؤولية مزدوجة الاتجاه :

- **يرون الاتجاه الأول**، الإسهام في بلورة قيادة فعالة للجودة البيداغوجية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، على مستوى سلبي الابتدائي والثانوي الإعدادي ؛

- **أما الاتجاه الثاني**، فيتوخى تحسيس مختلف المتدخلين في العملية التعليمية-التعلمية، وخصوصا المدرسين، والتلاميذ، وأسرهم، بالتعثرات والصعوبات القائمة، بغاية البحث عن الأساليب العلاجية الناجعة، في إطار ثقافة قوامها تحمل المسؤولية والمساءلة والتحفيز.

تجدر الإشارة إلى أن انطلاق البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي بعد صدور التقرير الأول للمجلس، وقبل دخول البرنامج الاستعجالي حيز التنفيذ، يعد استمرارا لعمل المجلس الهادف إلى الوقوف المنتظم على واقع المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، واستشراف آفاقها، وذلك من خلال تعزيز هذا العمل بتقويمات موضوعاتية لجوانب خاصة من مكونات المنظومة ووظائفها. وذلك هو الشأن بالنسبة لهذا البرنامج، الذي يتوخى النفاذ إلى عمليات تحصيل المعارف والكفايات الأساسية في التعليم المدرسي الإلزامي، بما يرتبط بها من ممارسات وعلاقات بيداغوجية، وما تحققه من مكتسبات لدى التلاميذ داخل الفصول الدراسية.

ضمن هذه المقاربة التشخيصية والاستشرافية، تمت صياغة هذا التقرير التركيبي، الذي تتمثل غايته في تقديم البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، وذلك باستثمار الخلاصات التي انتهت إليها الدراسات المعدة في ارتباط بإنجازه، وبالنتائج التي أفضى إليها. وتشمل تلك الدراسات :

- التقرير التحليلي للمعطيات المرتبطة بالمتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو اقتصادية المؤثرة في التحصيل الدراسي ؛
 - الكتيبات الأربعة المتعلقة بقياس مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ، موضوع الدراسة، في المواد الأساسية التالية : اللغة العربية ، اللغة الفرنسية ، الرياضيات ، العلوم ؛
- هذا، علاوة على استحضار بعض البيانات المتضمنة في أطلس مؤشرات منظومة التربية والتكوين، في صيغته المحينة لسنة 2009، ذات العلاقة المباشرة بالتحصيل الدراسي.

محاوِر التقرير

ينتظم هذا التقرير التركيبي في أربعة محاور :

المحور الأول، يقدم المنهجية المعتمدة في البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي ؛

المحور الثاني، يبرز أهم الاستنتاجات المستخلصة من تحليل نتائج هذا البرنامج ؛

المحور الثالث، يتناول، بصفة مجملة، نتائج تحليل الاستثمارات المتعلقة بالمتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو اقتصادية ذات العلاقة بمستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ. ومن شأن هذا التحليل أن يفتح إمكانيات واسعة لاستجلاء مواطن القوة ومكامن الضعف في الجوانب البيداغوجية للمنظومة التربوية، ولاسيما في سلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي ؛

المحور الرابع، يتضمن تصورا لآليات الضبط والتعديل والاستدراك، من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات، الكفيلة بالإسهام في إذكاء نفس جديد للإصلاح البيداغوجي، بوصفه أحد أهداف البرنامج الاستعجالي لقطاع التربية الوطنية ؛ وذلك وفق مقاربة تجعل التقويم أداة فعالة في توجيه آليات تحسين جودة التربية والتعليم.

حدود الدراسة

لاشك أن مأسسة البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، ضمن مكونات المنظومة التربوية واحتضانه من طرف مختلف الفاعلين التربويين، يقتضي، في سياق وضع لبناته التأسيسية، الوقوف على الحدود التي أبانت عنها العملية الأولى لتطبيقه. وهي حدود يتعين استحضارها عند قراءة نتائجه، وذلك ضمن منظور يتحرى النسبية، ويتفادى التعميم. وتبرز هذه الحدود على عدة مستويات :

على مستوى العينة، لم تشمل الدراسة فرعيات المدارس الابتدائية المتواجدة، على الخصوص، بالوسط القروي. كما أنها اقتصرَت على عدد محدود من مؤسسات التعليم الخصوصي، وعلى فصل دراسي واحد من المستويات المستهدفة في كل مؤسسة تعليمية ؛

على مستوى التوقيت الذي أجريت فيه التقويمات، والذي تزامن مع مشارف نهاية السنة الدراسية واقترب العطلة الصيفية ؛

على مستوى اعتماد البرامج الرسمية أساساً لتقويم التحصيل الدراسي، باعتبارها مرجعية لقياس المكتسبات، حيث يتبين أن البرامج الرسمية غالباً ما لا يتم إنجاز مضامينها بالكامل، أو يتم ذلك، ولكن بطريقة لا تمكن التلاميذ من التحكم الكافي في هذه المضامين ؛

على مستوى روائز الاختبار المعتمدة في تقويمات البرنامج، وتمثل المتعلمين لها : حيث يتضح أن التلاميذ لم يألّفوا الأسئلة ذات الاختيار المتعدد، كما أن عدم احتساب نتائج هذه التقويمات ضمن المعدلات السنوية لم يجعل التلاميذ يتعاملون معها بالجدية اللازمة، أو يبذلون الجهد المطلوب في الإجابة عنها.

انطلاقاً من هذه الحدود المنهجية، فإن التقرير الأول حول برنامج تقويم التحصيل الدراسي لا يروم إصدار أحكام نهائية وقطعية، بل يسعى، بالدرجة الأولى، إلى توفير المعطيات والاستخلاصات الأولية، وذلك في أفق تطوير أدوات هذا البرنامج وشروط إنجازه، من أجل تمكين المنظومة الوطنية للتربية والتكوين من آلية ناجعة للتشخيص الموضوعي للتحصيل الدراسي للتلاميذ بصفة دورية ومنظمة.

في ضوء ذلك، ثمة اعتبارات أساسية ينبغي مراعاتها في تحليل نتائج البرنامج، وفي كل محاولة لقراءة دلالاتها.

اعتبارات أساسية لقراءة النتائج

بناء على النتائج العامة للبرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي لسنة 2008، التي أبانت إجمالاً عن وجود تعثرات في مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المستهدفين، يتعين مراعاة الاعتبارات الأربعة التالية، عند قراءة هذه النتائج :

1. إن البرنامج ينطلق من كون تقويم التحصيل الدراسي يعد جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية، ومن مجهود التحسين المستمر لجودة التعليم. من ثم، فإن التقويم المنجز يتعين اعتباره لبنة أولى في مسار إرساء هذه الآلية وتوطيدها، كما أنه يظل إسهاماً مفتوحاً على التطوير في التقويمات المقبلة المماثلة ؛

2. إن هذا النوع من التقويم يختلف، من حيث أهدافه ومنهجيته، عن الامتحانات الإشهادية، وعن التقويمات داخل الفصل الدراسي. لذلك، فإن مستويات تحصيل التلاميذ المستخلصة من نتائج هذه الدراسة تم قياسها أساساً بالنظر إلى الأهداف المتوخاة من تدريس كل مادة من المواد المستهدفة، وليس باعتبار ما تم تنفيذه من البرامج الرسمية المقررة. وإذا كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الاختيار المنهجي، بنوع من السلبية، على مستوى النتائج المحصلة، فإنه يشكل أيضاً فرصة متميزة للإحاطة بالمحددات الأخرى للنجاح الدراسي المرتبطة، على الخصوص، بأداء المدرسة وبمحيطها، وبظروف إنجاز العملية التعليمية، ولاسيما في الوسط القروي وشبه الحضري. غير أن هذا الارتباط لا يعني حتماً وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات وبين نتائج تقويم التحصيل الدراسي.

في هذا الإطار، وقف التقويم المنجز على متغيرات أساسية أخرى ذات ارتباط بالتحصيل الدراسي من قبيل : المضامين والطرائق البيداغوجية المعتمدة، ومدى تنفيذها الفعلي، ومسؤولية كل الأطراف المعنية في ذلك، ودور الوضعية الاجتماعية للمتعلمين ومدى إقبالهم على الدراسة، والبنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتجهيزاتها، ومدى قربها من سكن التلاميذ، ودور الأسر، ...

3. إن البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي لا يهدف إلى إنجاز ترتيب لدرجات الإنجاز، سواء على مستوى المؤسسات التعليمية أو على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ؛ بل يقصد الوقوف على مدى تحقق الأهداف المسطرة في البرامج المعتمدة والخاصة بالمواد التعليمية والمستويات الدراسية المستهدفة، وذلك بغية إبراز الصعوبات والتعثرات المرتبطة بالتحصيل، في أفق بلورة تصور متكامل لآليات التدخل والمعالجة واستراتيجياتهما.

4. تشكل التجربة الأولى للبرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي إسهاما بقيمة مضافة من المجلس الأعلى للتعليم في الدفع بورش الإصلاح التربوي، وفي الرفع من مؤشرات جودة المدرسة المغربية. من ثم، يؤكد المجلس أهمية توطيد هذه التجربة، والعمل مستقبلا على تطويرها، وذلك في اتجاهين متكاملين :

- تحسين الشروط التقنية لإنجاز البرنامج، التي قد تكون من بين العوامل التي انعكست على النتائج المحصلة ؛

- العمل على توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل مستويات ومواد دراسية أخرى، وليغطي بشكل أفضل المؤسسات التعليمية بالوسط القروي وشبه الحضري.

المحور الأول إطار الدراسة ومقوماتها المنهجية

يروم هذا التقرير، من خلال محوره الأول، تقديم الإطار العام للدراسة المتعلقة بالبرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي والمقومات المنهجية التي ارتكز عليها إنجازها، خصوصا منها أدوات التقويم المعتمدة والعينة المستهدفة والنموذج المطبق في تحليل نتائجه.

1. إطار الدراسة

أُجري البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008)، في أواسط شهر يونيو 2008، مستهدفا قياس مستويات التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة في نهاية موسم 2007-2008، من حيث المعارف والمهارات والكفايات الأساسية في المواد الآتية: اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم (بما فيها الكيمياء والفيزياء في الإعدادي)، في مستويات الرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي، والثانية والثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، بوصفها محطات حاسمة في المسار الدراسي للتلاميذ.

2. أدوات التقويم

تم التركيز، بالنسبة لكل واحدة من المواد المستهدفة، على المعارف والكفايات التي على المتعلم التحكم فيها، بالرجوع إلى المناهج والبرامج المقررة. ومن أجل قياس مدى تحصيلها، فقد تم الاستناد إلى أدوات للتقويم، قام بوضعها فريق من المتخصصين، تحت إشراف المركز الوطني لامتحانات والتقويم. وتضم المكونات الآتية:

- ثمانية عشر إطارا مرجعيا، تمت بلورتها انطلاقا من المناهج والبرامج الوطنية المقررة بالنسبة للمواد التعليمية والمستويات الدراسية المعنية بالتقويم؛
- ثمانية عشر رائزا، مع تخصيص رائز لكل مادة تعليمية ولكل مستوى دراسي؛
- أربع استمارات، تتضمن المتغيرات المرتبطة بظروف إنجاز العملية التعليمية وبمحددات التحصيل الدراسي، تم توجيهها إلى كل من التلاميذ والمدرسين ومديري المؤسسات التعليمية وآباء وأولياء التلاميذ المشكلين لعينة هذه الدراسة.

3. العينة المستهدفة

- تضم العينة المستهدفة بالدراسة، في المجموع 26520 تلميذا وتلميذة، موزعين على الشكل التالي:
- 6900 تلميذ وتلميذة من المستوى الرابع للتعليم الابتدائي، موزعين على 230 مدرسة ابتدائية، منها 15 مؤسسة للتعليم الخصوصي؛
 - 6900 تلميذ وتلميذة من المستوى السادس للتعليم الابتدائي، موزعين على 230 مدرسة ابتدائية، منها 15 مؤسسة للتعليم الخصوصي؛

- 6360 تلميذاً وتلميذة من المستوى الثاني للتعليم الثانوي الإعدادي، موزعين على 212 ثانوية إعدادية، منها 10 مؤسسات للتعليم الخصوصي؛
 - 6360 تلميذاً وتلميذة من المستوى الثالث للتعليم الثانوي الإعدادي، موزعين على 212 ثانوية إعدادية، منها 10 مؤسسات للتعليم الخصوصي.
- وقد وقع الاختيار على المؤسسات التعليمية ذات البنية الكاملة، المتوفرة على أقسام تضم أزيد من 15 تلميذاً في القسم.
- تميزت أداة الاختبار، أي الروائز، بالتنوع؛ حيث تضمنت أسئلة باختيارات متعددة الإجابة، وأسئلة ذات أجوبة مفتوحة، ونصوصاً لاختبار الفهم، إلى جانب أسئلة تخص اختبار الكتابة.
- بموازاة ذلك، تم تعميم استمارات سياقية على التلاميذ وآبائهم حول ظروف التدريس والتعلم والخصوصيات الشخصية والسوسيو ديموغرافية.
- كما تم تحصيل معطيات عن عمل مديري المؤسسات والمدرسين، قصد استثمارها في تحليل علاقة ذلك بالتحصيل الدراسي للمتعلمين.

4. النموذج المعتمد في التحليل

من منطلق كون البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008 لم يكن يهدف فقط إلى الإخبار بوضعية المعارف لدى التلاميذ المغاربة ومكتسباتهم الدراسية، ولكن كذلك إلى تحديد بعض العوامل الأساسية المفسرة لمستوى تحصيلهم، ولاسيما منها خصائصهم الشخصية وخصائص أسرهم، والعوامل ذات الصلة بالبيئة المدرسية وتلك الخارجة عنها، فقد تم العمل بنموذج التحليل متعدد المستويات، الذي يمكن من استغلال مجموع المعطيات المتاحة على عدة مستويات: التلميذ، والمؤسسة التعليمية، والمستوى الإقليمي ثم الجهوي. هذا النموذج يساعد على الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

- ما هي العوامل الأساسية المحددة لنجاعة التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة؟
- لماذا تتباين النتائج الدراسية من مؤسسة تعليمية إلى أخرى؟
- ما علاقة متغير المؤسسة التعليمية بنتائج التلاميذ؟ وما هو جانب المسؤولية الذي يقع على عاتق التلميذ نفسه وعلى الجهود التي يبذلها في التحصيل الدراسي؟

المحور الثاني

نتائج تقويم التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في إطار البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008

يهدف هذا المحور إلى إبراز مجمل النتائج التي حققها التلاميذ المستهدفون من خلال تطبيق البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي في تجربته الأولى (2008)، وذلك في المواد التعليمية الأساسية المشار إليها سابقاً.

1. النتائج الإجمالية للمكتسبات الدراسية

تأتي النتائج المتعلقة بمستويات التحصيل الدراسي الإجمالية في شكل نسب مئوية تشير إلى الأجوبة الصحيحة على أسئلة كل اختبار بالنسبة للعينة المستهدفة في كل مستوى دراسي من المستويات موضوع التقويم.

الجدول 1: النسب الإجمالية للتحصيل الدراسي حسب المواد و المستويات الدراسية

المواد	المستويات الدراسية			
	4 ابتدائي	6 ابتدائي	2 إعدادي	3 إعدادي
العربية	27%	36%	42%	43%
الفرنسية	35%	28%	31%	33%
الرياضيات	34%	44%	25%	29%
العلوم	39%	46%	23%	29%
الفيزياء والكيمياء	-	-	34%	35%

يتضح من تحليل المعطيات المستخلصة أن المكتسبات الدراسية للتلاميذ تتسم بعدم التجانس كما هو مبين في الجدول أعلاه، ويتصل ذلك بالتلاميذ وبالمؤسسات التعليمية على السواء.

الرسم البياني 1: نسب التحصيل الدراسي لدى المتعلمين في اللغة العربية بحسب المستوى التعليمي



في مادة اللغة العربية، يتراوح متوسط التحصيل الدراسي لدى أفراد العينة المستهدفة بين 27% و 36% في التعليم الابتدائي، و 42% و 43% في التعليم الثانوي الإعدادي، كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه.

الرسم البياني 2: نسب التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في اللغة الفرنسية حسب المستوى التعليمي



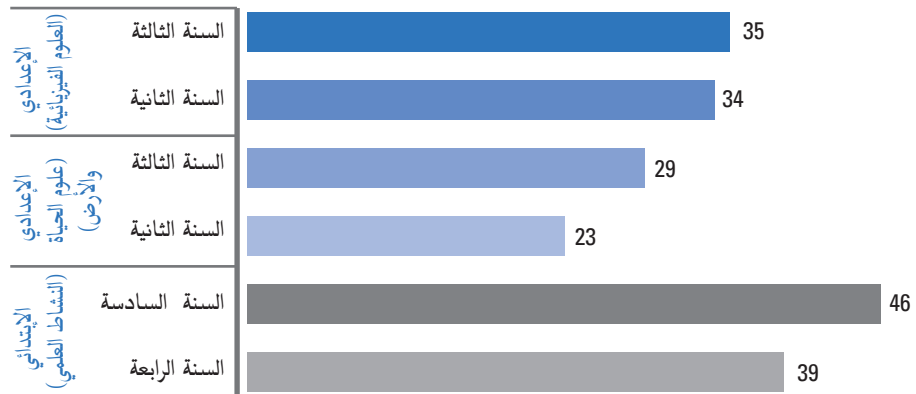
بلغ متوسط المكتسبات الدراسية المسجلة في اللغة الفرنسية نسبة 35% في السنة الرابعة و 28% في السنة السادسة من التعليم الابتدائي. وتشير النتائج بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي إلى أن زهاء ثلث الأهداف المقررة في مادة اللغة الفرنسية تم تحقيقها. ومقارنة بالتعليم الابتدائي، جاءت مستويات التحصيل مرتفعة نسبيا في السنة الثانية والثالثة من التعليم الإعدادي.

الرسم البياني 3: نسب التحصيل الدراسي لدى التلاميذ في الرياضيات حسب المستوى التعليمي



فيما يتعلق بالرياضيات، تبقى مستويات التحصيل الدراسي غير كافية في جل المستويات التعليمية المستهدفة بالدراسة، باستثناء السنة السادسة ابتدائي، حيث تتراوح بين 25% في الثانية ثانوي إعدادي بمثابة أدنى تحصيل، و44% في السادسة ابتدائي بمثابة أعلى تحصيل. بذلك، يكون التلاميذ قد تمكنوا من تحقيق ما بين الثلث وحوالي النصف من الأهداف المقررة في البرامج الدراسية الخاصة بسلك التعليم الابتدائي، في حين بلغت هذه النسبة الربع في السنة الثانية، وزهاء الثلث في الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي.

الرسم البياني 4 : نسب التحصيل الدراسي لدى المتعلمين في العلوم حسب المستويات التعليمية



أما بخصوص العلوم، فقد كان التحصيل الدراسي، بصفة إجمالية، أقل من المتوسط، في علوم الحياة والأرض. ففي التعليم الابتدائي جاءت المكتسبات الدراسية المسجلة أقل بكثير من النصف في برنامج النشاط العلمي، سواء في الرابعة أم السادسة ابتدائي. أما في التعليم الثانوي الإعدادي، وبخصوص مادة علوم الحياة والأرض، فلم يتعد مستوى التحصيل 25% لدى تلاميذ السنة الثانية إعدادي. أما في مادة الفيزياء والكيمياء، فقد بلغ مستوى التحصيل ما يناهز 30% لدى تلاميذ السنتين الثانية والثالثة.

خلاصة لما سبق من معطيات حول التحصيل الدراسي لدى التلاميذ أفراد العينة المستهدفة، تجدر الإشارة إلى تسجيل ارتفاع طفيف في السنوات التعليمية النهائية، مقارنة بمستويات التحصيل المسجلة في السنوات الوسيطة.

2. الفروق حسب النوع

تعد مستويات التحصيل الدراسي التي حققتها الإناث في اللغة العربية واللغة الفرنسية أفضل من مثيلاتها لدى الذكور، وذلك في كل المستويات التعليمية. ويعزى ذلك، في كثير من الأحيان، وحسب ما جاءت به بعض الدراسات الدولية الحديثة العهد، ولاسيما منها دراسة PIRLS، إلى الاتجاهات والمواقف إزاء القراءة لدى الإناث والذكور.

والواقع أن الإجابة عن الأسئلة المرتبطة باللغات، تتطلب تملك المهارات الأساسية لبناء الأجوبة أو اختيار الصحيحة منها، الأمر الذي يستوجب انخراطا فعليا مبكرا وكميا في عملية القراءة.

على عكس المواد اللغوية، لم يسجل أي تفاوت ذي دلالة إحصائية بين مستويات التحصيل في كل من الرياضيات والعلوم بين الإناث والذكور. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التلاميذ المغاربة في الدراسة الدولية TIMSS 2007 لم تبرز أي تفاوت ذي دلالة إحصائية بين مستويات التحصيل في الرياضيات بين الجنسين، عكس TIMSS 2003 التي أظهرت، بهذا الخصوص، أن هناك تفاوتاً إحصائياً معبراً لصالح الذكور.

في هذا الصدد، ينبغي تأكيد الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة في اتجاه تحقيق المزيد من الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في نتائج التحصيل الدراسي، وذلك تماشياً مع السياسة التربوية الهادفة إلى تنمية التعليم بالوسط القروي، وخصوصاً تشجيع تـمدرس الفتاة، من خلال استراتيجية الدعم الاجتماعي بانخراط فاعل للمجتمع المدني.

3. الفروق حسب الوسط

سجل التلاميذ المنتمون للوسط القروي درجات تحصيل أقل من زملائهم بالوسط الحضري في جميع المواد والمستويات التعليمية. وتختلف حدة هذه الفروق حسب المادة التعليمية والمستوى الدراسي؛ إذ تم تسجيل درجات كبيرة من التفاوت في التعليم الابتدائي، ولاسيما في اللغة الفرنسية.

قد تعزى الفروق المسجلة بين هذين الوسطين إلى العوامل السوسيو اقتصادية، وحجم الإقبال على التعليم الأولي، والظروف المرتبطة بمزاولة المدرسين لعملهم، والتأطير البيداغوجي، وانخراط آباء وأولياء التلاميذ في الشأن التربوي.

4. الفروق حسب الجهات

على مستوى الجهات المعنية بالدراسة، وانطلاقاً من النتائج المحصلة في مختلف المواد والمستويات التعليمية، تم تسجيل فروق وتفاوتات بين هذه الجهات. وتحمل هذه التفاوتات دلالة أكبر في التعليم الثانوي الإعدادي؛ حيث تمت ملاحظة أعلى مستويات التحصيل الدراسي في كل المواد والمستويات التعليمية في جهة الدار البيضاء الكبرى، باستثناء مادة الرياضيات.

الجدول 2: نسب التحصيل الدراسي لدى تلاميذ الابتدائي في اللغة الفرنسية حسب الجهات

الجهات	السنة الرابعة	السنة السادسة
الدار البيضاء الكبرى	42	36
مكناس - تافيلالت	39	32
فاس- بولمان والغرب -الشراردة - بني حسين	36	29
العيون - بوجدور - الساقية الحمراء وكلميم - السمارة ووادي الذهب - لكويرة	30	30
تازة - تاوانات - الحسيمة والجهة الشرقية	35	27
الرباط - زمور - زعير	37	27
سوس - ماسة - درعة	31	27
مراكش - تانسيفت - الحوز وتادلة - أزيلال	36	25
الشاوية - ورديفة و دكالة - عبدة	33	26
طنجة - تطوان	36	25
الصعيد الوطني	35	28

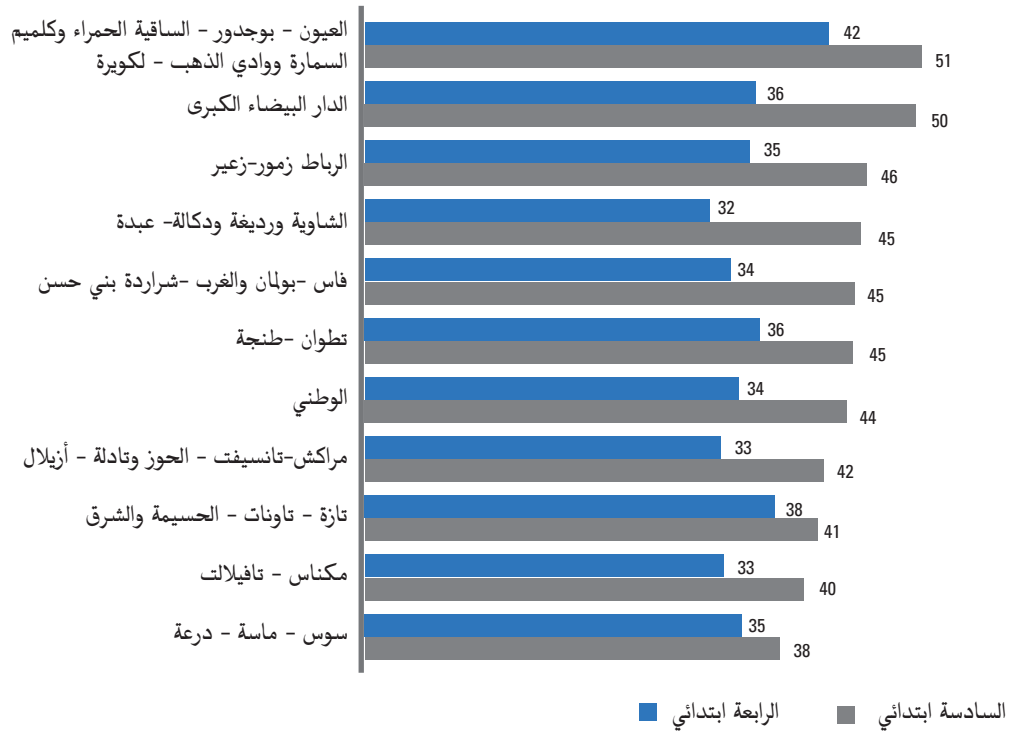
وعلى سبيل المثال، فقد بلغ مستوى التحصيل الدراسي في اللغة الفرنسية بجهة الدار البيضاء 42% في الرابعة ابتدائي و36% في السادسة ابتدائي. أما في الثانوي الإعدادي، فقد بلغ مستوى التحصيل في المادة نفسها 37% بالسنة الثانية، و42% بالسنة الثالثة.

الجدول 3: نسب التحصيل الدراسي لدى تلاميذ الإعدادي في اللغة الفرنسية حسب الجهات

الجهات	السنة الثانية	السنة الثالثة
الدار البيضاء الكبرى	37	42
الرباط - زمور- زعير	36	38
مراكش - تانسيفت - الحوز وتادلة - أزيلال	34	35
طنجة - تطوان	29	33
مكناس - تافيلالت	27	32
فاس- بولمان والغرب -الشراردة - بني حسين	29	30
الشاوية - ورديفة و دكالة - عبدة	29	29
تازة - تاوانات - الحسيمة والجهة الشرقية	26	28
سوس - ماسة - درعة	30	27
العيون - بوجدور - الساقية الحمراء وكلميم - السمارة ووادي الذهب - لكويرة	29	26
الصعيد الوطني	31	33

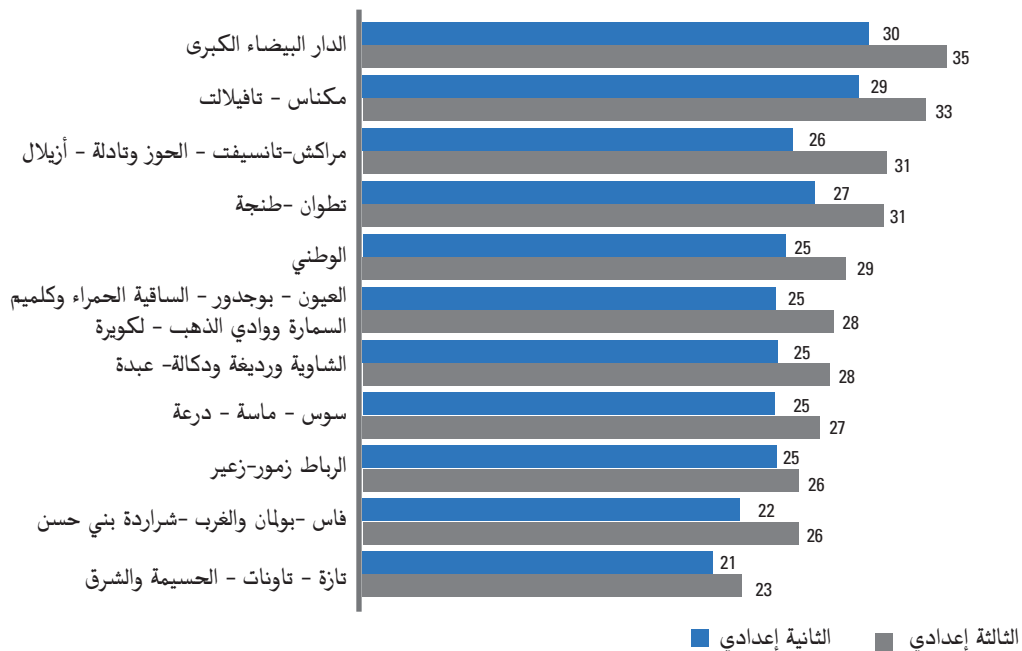
أما في السنة الثالثة إعدادي، فقد بلغت درجة التفاوت بين الجهة الأعلى والجهة الأقل تحصيلاً في اللغة الفرنسية زهاء 16 نقطة.

الرسم البياني 5 : نسب التحصيل الدراسي لدى تلاميذ الابتدائي في الرياضيات حسب الجهات



بخصوص الرياضيات، فقد بلغ مستوى التحصيل الدراسي بجهة الدار البيضاء الكبرى 36% في الدرجة الرابعة ابتدائي و50% في السادسة ابتدائي.

الرسم البياني 6 : نسب التحصيل الدراسي لدى تلاميذ الثانوي الإعدادي في الرياضيات حسب الجهات



في حين بلغ مستوى التحصيل في الثانوي الإعدادي، في المادة نفسها، 30% بالسنة الثانية، و35% بالسنة الثالثة. أما درجة التفاوت بين الجهة الأعلى والجهة الأقل تحصيلًا في الرياضيات، فقد بلغ زهاء 10 نقط في الرابعة ابتدائي و 13 نقطة في السادسة من نفس السلك، بينما ناهزت درجة التفاوت في التعليم الثانوي الإعدادي 9 نقط في السنة الثانية و 12 نقطة في السنة الثالثة إعدادي.

5. مستويات التحصيل حسب المجالات المضامينية والمستويات المهارية

في اللغة العربية، يمكن القول إن تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي لم يتمكنوا من تسجيل نسب تحصيل كافية في مكون التعبير الكتابي. في حين تمكن زملاؤهم في التعليم الثانوي الإعدادي، إلى حد ما، من تحقيق نتائج أفضل في مكون القراءة، يليه مكون التعبير الكتابي ثم مكون الدرس اللغوي.

أما بالنسبة للغة الفرنسية، فقد تمكن تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي من تحقيق مستويات تحصيل دراسي لا بأس بها في مكون فهم النصوص الكتابية، متبوعا بمكون الأنشطة المتعلقة بالدرس اللغوي، ثم الإنتاج الكتابي في آخر القائمة. في حين حقق تلاميذ سلك التعليم الثانوي الإعدادي أحسن مستويات التحصيل في المكون المتعلق بفهم فحوى المكتوب، متبوعا بمكون الأنشطة المتعلقة بالدرس اللغوي، بينما تم تسجيل أدنى مستوياته في مكون الإنتاج الكتابي.

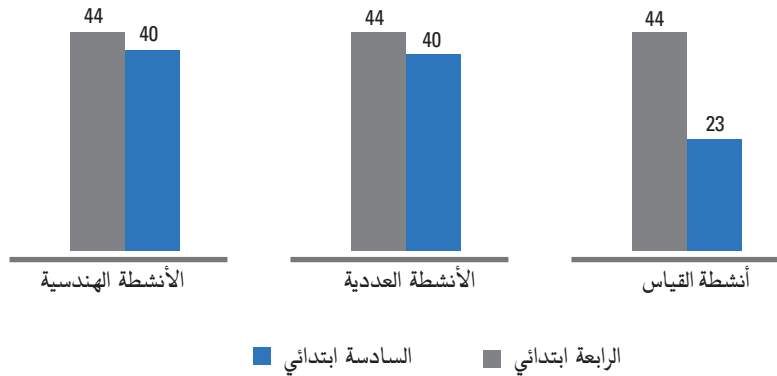
من خلال تحليل نتائج التحصيل الدراسي المتعلقة باللغات، سواء منها اللغة العربية أم اللغة الفرنسية، يتبين أن هناك تفاوتات مهمة بين مستويات التحصيل حسب المضامين المستهدفة. إضافة إلى ذلك، تم الوقوف من خلال هذه النتائج على التطور الملحوظ في تحصيل الكفايات من المستوى الرابع إلى المستوى السادس من التعليم الابتدائي.

من ناحية أخرى، تم تسجيل انخفاض في مستوى التحصيل الدراسي في اللغات كلما ارتفعت درجة تعقيد الكفاية المستهدفة، وذلك في السلكين معا؛ إذ يجد التلاميذ صعوبات كلما كانوا مطالبين باستعمال عمليات ذهنية معقدة، كما هو الشأن بالنسبة للإنشاء والتعبير الكتابي. ويمكن تفسير هذه الصعوبات بعدم التمكن من مختلف مكونات اللغة: التراكيب، الإملاء، الصرف، التحويل والمعجم.

خلاصة القول، إن الكفايات والمهارات اللغوية الأساسية، موضوع الدراسة، لم يتم اكتسابها والتحكم فيها بالقدر المطلوب ووفق الأهداف المحددة لتعلمها. ويبدو أن تراكم صعوبات التحصيل اللغوي، على مدى المسار الدراسي للتلاميذ من الابتدائي إلى الثانوي الإعدادي، كان له أثر ملموس على مكتسبات التلاميذ المستهدفين في هذا التقويم، علما أن تلك الصعوبات لم تخضع لمعالجة بيداغوجية في حينها، أو في المستويات التعليمية اللاحقة. وهو ما يستدعي اعتماد الأدوات المنهجية الضرورية للدعم والاستدراك، ومأسسة التقويم التكويني والتشخيصي في المنظومة التربوية.

في كل الأحوال، يمكن القول إن نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008) قد مكنت من تحديد أهم مواطن القصور في مجال التحكم في الكفايات اللغوية، والتي من المؤكد أن لها أثرا في القدرة على إنتاج النصوص الكتابية، التي تتسم بنوع من التعقيد، سواء في اللغة العربية أم في اللغة الفرنسية. وعلى هذا الأساس، يستخلص بأن كفاية إنتاج نصوص كتابية لم يكتسبها التلاميذ على النحو المطلوب، سواء في التعليم الابتدائي أم في التعليم الثانوي الإعدادي.

الرسم البياني 7 : نسب التحصيل لدى تلاميذ الابتدائي في الرياضيات حسب مجال التعلم



أما بخصوص مادة الرياضيات، وانطلاقاً من نتائج هذه الدراسة، فقد تبين أن تلاميذ التعليم الابتدائي لم يحصلوا إلا على 23% في السنة الرابعة، و 44% في السنة السادسة من مجموع المعارف والكفايات المخصصة لمكون القياس، في حين تمكنوا من تحصيل زهاء 40% في السنة الرابعة و 44% في السنة السادسة من المعارف والكفايات الخاصة بالأنشطة العددية والهندسية. وبالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، فيمكن القول إن التلاميذ قد وفقوا إلى حد ما في التحصيل بالنسبة لمكون القياس.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى درجة تعقد الكفاية المستهدفة، يمكن الإشارة إلى أن التلاميذ تمكنوا من تحقيق مستويات تحصيل مرتفعة حينما تعلق الأمر بالمعرفة، ومستويات متدنية في المهارات المرتبطة بالتطبيق أو بحل المسائل.

على الرغم من التراكم المعرفي الذي حصله التلاميذ طيلة مسارهم الدراسي، فإنهم مازالوا يواجهون صعوبات كبيرة في معالجة الأسئلة المفتوحة في الرياضيات، وفي استعمال الموارد المكتسبة من أجل حل وضعيات مركبة وغير مسبقة.

وفيما يتعلق بالمجالات المضامينية للعلوم، فقد تم تسجيل نسب أعلى في التحصيل في مستوى العلوم الفيزيائية مقارنة بعلوم الحياة والأرض، وذلك في السنة الرابعة ابتدائي والثانية ثانوي إعدادي.

أما على مستوى المهارات، فإن تلامذة السنتين الرابعة ابتدائي والثانية ثانوي إعدادي حصلوا نتائج جيدة، مقارنة بالنتائج المتعلقة بتعبئة الموارد وتوظيفها.

في جميع الأحوال، وسواء تعلق الأمر بمجال المحتويات التعليمية، أم بمستويات الكفايات، يتعين العمل على إبراز العوامل المسببة في صعوبة تمكن التلاميذ من تحقيق مستويات في التحصيل تناسب والأهمية المخولة لكل مجال مضاميني أو لكل مستوى مهاري، من قبيل المكتسبات السابقة أو الوسائل الديداكتيكية أو الأساليب والطرائق البيداغوجية.

فما هي إذن العوامل المتحكم في التحصيل الدراسي؟ أو بعبارة أخرى، ما هي العوامل والمتغيرات المفسرة لمختلف الفروق المتعلقة بمستويات التحصيل الدراسي لدى أفراد العينة المستهدفة في البرنامج؟

المحور الثالث

بعض المتغيرات والعوامل المفسرة للفروق المسجلة في التحصيل الدراسي

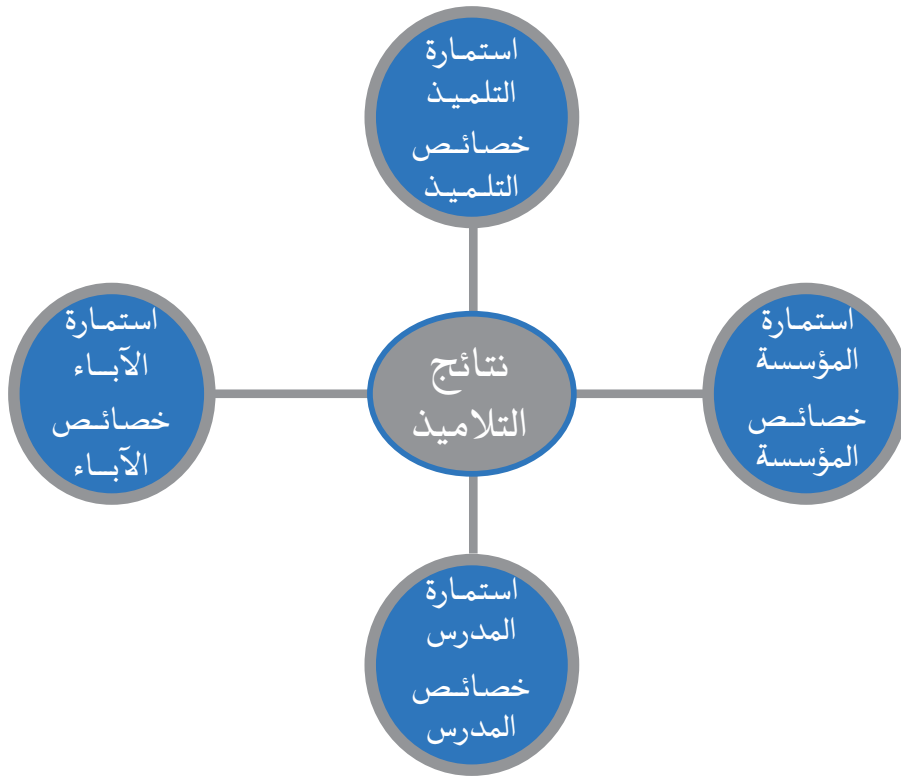
تجدر الإشارة، في البداية، إلى أن مقارنة تحليل العوامل المسؤولة عن التحصيل والنجاح الدراسي تتم، في كثير من الأحيان، بالاستناد إلى أربع زوايا أساسية :

- **الزاوية الأولى**، تستمد مرجعيتها من العوامل المرتبطة بالخلفية الشخصية والأسرية والسوسيو اقتصادية للتلميذ ؛
- **الزاوية الثانية**، تتعلق بمدى قدرة الأسرة على المواكبة الحثيثة والمشاركة الفعلية في الحياة المدرسية، وكذا بظروفها السوسيو اقتصادية ؛
- **الزاوية الثالثة**، ترتبط بالمدرسين من حيث خصائصهم والظروف المهنية المرتبطة بتدريس مادة معينة ؛
- **الزاوية الرابعة**، تحيل إلى المؤسسة التعليمية من خلال خصائص مديرها، والمجال السوسيو اقتصادي المحيط بها، وكذا طبيعة التدبير الإداري والبيداغوجي.

1. أهم المتغيرات

السن والتكرار

بصفة عامة، هناك ترابط سلبي بين سن التلاميذ وبين النتائج المحصلة في مختلف المواد المستهدفة في البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008) ؛ فكلما تجاوز عمر التلاميذ السن المطابقة لمستوى تدرّسهم، كلما تقلص مستوى التحصيل لديهم، وانخفضت مردوديتهم. في هذا الصدد، فقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى خلاصة مفادها أن التلاميذ الذين يطابق سنهم مستواهم الدراسي، يحققون نتائج أفضل في التحصيل الدراسي، مقارنة بأقرانهم الذين يكبرونهم سنا. وكيفما كان الحال، فإن النتائج المسجلة توضح أن التلاميذ الذين يكررون غالبا ما تكون لديهم مستويات أقل في التحصيل من زملائهم الذين لم يسبق لهم التكرار.



في ضوء هذه النتائج، يتضح أن التكرار يعد من العوامل المسؤولة عن تدني مستويات التحصيل الدراسي في كل المواد والأسلاك المستهدفة بالدراسة، وذلك راجع لكون التلاميذ المكررين هم أكثر تعرضاً لمشاكل نفسية واجتماعية ؛ بسبب عدم انسجام المنهاج التعليمي مع سنهم، والآثار النفسية السلبية التي يمكن أن يخلفها فعل التكرار ؛ مما يقلل من الحافز لدى التلميذ في مواجهة الصعوبات التعليمية والتعلمية وفي التقدم في مساره الدراسي.

بالنظر إلى هذه الخلاصة، فإن اللجوء إلى التكرار بوصفه آلية لتدبير صعوبات التلاميذ وتعثرتهم، وتباين وتيرتهم في التعلم من أجل تملك الكفايات الأساسية، يظل قليل الجدوى ؛ ذلك أن هذا التدبير لا يحل مشاكل التلاميذ المتعثرين، ولا يسمح لهم باستدراك ضعف التمكن من الكفايات المستهدفة، فضلاً عن كونه يزيد من مخاطر الفشل و الهدر المدرسي، مما يؤثر سلباً على مردودية المنظومة التربوية.

لذلك، يتعين إعادة النظر في مسألة التكرار في النظام التربوي، خصوصاً على مستوى التعليم الإلزامي، مع الحرص على تفعيل المقاربات البيداغوجية الفارقة، وتدبير الزمن الدراسي، وتوفير أدوات ناجعة للتقويم التكويني والتشخيصي، واعتماد آليات عملية لمعالجة وضبط تعثرات التلاميذ وتمكينهم من تملك الكفايات الأساسية.

مدى قرب المؤسسة التعليمية من مقر السكن

يبدو من خلال توزيع نسب التحصيل لدى التلاميذ، حسب المسافة الفاصلة بين مقر سكنهم والمؤسسة التعليمية التي يدرسون بها، أن هناك ترابطاً ذا دلالة إحصائية بين التحصيل الدراسي وبين متغير المسافة. فالتلاميذ القاطنون على بعد أقل من كيلومتر واحد عن المؤسسة التعليمية، يحققون، عموماً، نسب تحصيل أفضل من أقرانهم الذين يقطنون بعيداً. على هذا الأساس، يمكن القول إن القرب من المؤسسة التعليمية يعد من العوامل المساعدة على جودة التحصيل الدراسي.

استنادا إلى هذه الخلاصة، تبدو الحاجة ملحة إلى ضرورة العمل على تقوية الدعم الاجتماعي المساعد على معالجة إشكالية البعد عن المؤسسة التعليمية، سواء من حيث توفير الدخليات أم من حيث النقل المدرسي المنسجم مع خصوصيات الجهات، مما من شأنه أن يساهم في تقليص معدل التفاوتات على مستوى التحصيل الدراسي.

المستوى التعليمي للآباء

يبين توزيع نتائج التلاميذ في التحصيل الدراسي، حسب المستوى التعليمي للآباء، أن احتمالات تحقيق نتائج متدنية تزداد كلما كان المستوى التعليمي للآباء منخفضا أو منعدما. من هنا، يبدو أن مستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ غالبا ما يتأثر بالمستوى التعليمي للآباء. يسري ذلك على كل المواد التعليمية والمستويات المستهدفة بالدراسة.

المدرس

يبدو من الضروري الإشارة إلى دور المدرس في تحديد مستويات التحصيل الدراسي لدى التلاميذ، باعتبار أن الممارسة اليومية للمدرس داخل الفصل الدراسي تؤثر إلى حد كبير في نوعية التحصيل، وفي مستوى تمكن التلاميذ من المعارف والكفايات الأساسية المستهدفة.

بيد أن البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، في تجربته الأولى، لم يتمكن من إبراز الأثر الحقيقي للسماة الشخصية والمهنية للمدرس في مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ. ويعزى ذلك، بالأساس، إلى الاختيارات المنهجية المتحكمة في تحديد عينات الدراسة. وعلى العموم، فقد تم الاقتصار في هذا البرنامج على سمات وخصوصيات المدرس المرتبطة أساسا، بالجنس، والأقدمية، والتكوين الأساسي والتكوين المستمر، والتحفيز، والموالات الخاصة بتدريس المادة.

استنادا إلى نتائج الدراسة يتبين أن هناك ترابطا بين المتغير المرتبط بميولات المدرس واتجاهاته الإيجابية نحو تدريس المادة، وبين نتائج التحصيل الدراسي؛ ذلك أن التلاميذ الذين يوظفهم مدرسون ذوو ميولات إيجابية تجاه المادة ومقتنعون بعمق الرسالة التعليمية التي يؤدونها، يحققون نتائج تحصيل أفضل من غيرهم.

ومن جهة أخرى، كان لمتغير الأقدمية وجنس المدرس (الإنثا) تأثير إيجابي، في سياق هذا البرنامج على مستوى التحصيل الدراسي في اللغة الفرنسية، خاصة في التعليم الابتدائي.

من هذا المنطلق، ينبغي التأكيد أن هذه الدراسة لم تصدر أي حكم على أثر أداء المدرسين في التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المستهدفين. ومن ثم، تبرز الحاجة القصوى لقياس القيمة المضافة للمدرس، من خلال العمل على تنظيم تقويمات معيارية وتشخيصية عند بداية السنة الدراسية وفي نهايتها، للتمكن من الوقوف بشكل أوضح على أثر المدرس في التحصيل الدراسي. من شأن اعتماد هذا الإجراء أن يمكن من الإسهام، إلى جانب تدابير أخرى، في معالجة مفعول بعض المتغيرات التي تؤثر على المنظومة التربوية.

علاوة على ذلك، فمن شأن تحسين ظروف مزاولة المدرسين لمهنتهم، ولاسيما في العالم القروي، وتمكينهم من تكوين أساس متين وتكوين مستمر منتظم، وتأهيل مهني وبيداغوجي، بشكل مواكب للمستجدات، وتزويد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات والوسائل الديداكتيكية اللازمة؛ أن يسمح لاحقا بإمكانية قياس الأثر الفعلي للمدرس في عملية التحصيل الدراسي، بعد التحكم في دور المتغيرات الموضوعية الأخرى المرتبطة بأدائه.

المؤسسة التعليمية

بالنظر إلى أهمية تأثير المؤسسة التعليمية في نتائج التحصيل الدراسي، فقد عمل البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008) على مساءلة المتغيرات المرتبطة أساساً بخصائص تدبير المؤسسة التعليمية على المستوى التنظيمي والمادي والبيداغوجي.

هكذا، فبالنسبة لخصائص المؤسسة التعليمية، من حيث التجهيزات والبنية التحتية، فقد تم الاقتصار على رصد ثلاثة متغيرات أساسية، تتمثل في التوفر على قاعة متعددة الوسائط، وعلى الخزنة المدرسية، وكذا المرافق الصحية.

فيما يتعلق بالخصائص المرتبطة بأساليب التدبير والحياة المدرسية، فقد تم رصد المعطيات المتعلقة بدرجة الأمن المتوفر داخل المؤسسة، وسلوكيات المواطنة التي تطبع المناخ العام داخلها. كما تم تناول مختلف الشراكات التي عقدتها المؤسسة من أجل تنويع مصادر التمويل.

أما بخصوص سمات مدير المؤسسة التعليمية، فقد تم الاقتصار على الاهتمام بمتغيرين يتعلقان بالأقدمية في مزاولة مهمة المدير، إلى جانب مستواه التعليمي.

استناداً إلى نتائج هذه الدراسة، يمكن تأكيد وجود تأثير واضح للمؤسسة التعليمية على نتائج التلاميذ في جميع المواد وبمختلف الأسلاك التعليمية المستهدفة بالدراسة. وتختلف درجة هذا التأثير من مادة تعليمية إلى أخرى، ومن سلك تعليمي إلى آخر.

2. بعض العوامل المفسرة

الافتقار إلى إطار مرجعي للكفايات

من بين أهم الخلاصات التي تم التوصل إليها من خلال نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي (2008)، كون التلاميذ المعنيين بالبرنامج، يجدون صعوبات كبيرة حينما تعلق الأمر بتوظيف مهارات معقدة من قبيل تلك المرتبطة بالتحليل والتركيب؛ فكلما همت أسئلة الاختبارات هذا الصنف من المهارات، كانت مستويات التحصيل الدراسي متدنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى مستويات القصور اللغوي والتعبيري المرتبطة بالوضعيات الخاصة بالتعبير الكتابي والإنشاء التي يشكو منها التلاميذ، سواء أكان ذلك في اللغة العربية أم في اللغة الفرنسية.

استناداً إلى هذه النتائج، يمكن القول إن مراجعة المناهج وفق المقاربة بالكفايات، لا تزال تطرح إشكاليات كبيرة. من ثم، فإن هذه المراجعة لم تتمكن بعد من تحقيق الأهداف المنشودة، وخصوصاً تلك المتعلقة بتحديد قاعدة الكفايات الأساسية التي من المفروض أن يتحكم التلميذ فيها عند نهاية المسار التعليمي الأساسي. بعبارة أوضح، يتعين على المنظومة التربوية العمل، على مستوى التعليمين الابتدائي والإعدادي، على التركيز على المعارف والكفايات الأساسية، مما سيسمح بتغيير حقيقي في أساليب التدريس والتعلم وطرائقهما، والمقاربات المرتبطة بالتقويم.

من الملاحظ، في هذا الصدد، استمرار تعايش مجموعة من الأنماط التقويمية المختلفة في المنظومة التربوية، بل وأحياناً المتضاربة من حيث المرجعيات النظرية، مثل التقويم بالأهداف، والتقويم بالموارد، والتقويم بالكفايات، مما يسبب نوعاً من التشويش لدى عدد كبير من المدرسين، وينعكس سلباً على طرق التقويم ونتائجه.

ومما يزيد من صعوبة هذا الوضع، غياب وثائق مرجعية مؤطرة للممارسة التعليمية، تتضمن أطرا مرجعية للكفايات يمكن اعتمادها على المستوى المؤسسي. من ثم، يظل وضع أطر مرجعية للكفايات، بالنسبة لكل مادة ومستوى دراسي، ضرورة ملحة، من شأنها أن تمكن من الارتقاء بالممارسة التقويمية للتعلّيمات، والدفع بها نحو المزيد من الموضوعية والإنصاف والتعاقد، خصوصا وأنها تسهم في تحديد المضامين التعليمية وتوضيح الخيارات البيداغوجية، وتصور السيناريوهات التعليمية-التعلمية التي يمكن اعتمادها من قبل المدرسين، مع تدقيق معايير التقويم وضبطها، في اتجاه ضمان شفافية ووضوح أكثر.

ومن شأن هذه الأطر المرجعية أيضا، أن تقدم وصفا دقيقا للكفايات التي يجب على التلميذ التمكن منها لتأمين نجاحه خلال مساره الدراسي، ومتابعته للتكوين بغاية بلورة مشروعه الشخصي والمهني، وتحقيق اندماجه في المجتمع.

إجمالا، يعد إرساء أطر مرجعية للكفايات من الأوراش الملحة والآنية؛ وذلك اعتبارا لما سيفتحه من آفاق حقيقية نحو المراجعة العميقة للسياسة التربوية المعتمدة في مجال المناهج والبرامج التعليمية بالنسبة للتعليم الإلزامي. كما أنه إجراء سيمكن من تحقيق مكتسبات دراسية تتسم بالجودة والاستدامة والقابلية للتحويل والاستثمار في الحياة الاجتماعية والمهنية للتلميذ، بشكل ييسر اندماجه في محيطه السوسيو ثقافي، ويمكنه من التشعب بقيم المواطنة.

برامج مثقلة

استنادا إلى نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، يمكن الإشارة إلى أن المضامين التعليمية الخاصة بالمواد الدراسية المستهدفة بالدراسة تتميز بالتضخم، وأنها تفقد بالتدريج، وفي كثير من الأحيان، دلالتها وأهميتها بالنسبة للتلميذ؛ حيث أكدت هذه الدراسة في إحدى خلاصاتها، أنه كلما كانت التعلّيمات ذات دلالة ومعنى بالنسبة للتلميذ، كانت مستويات التحصيل لديه مرتفعة. وهو استنتاج ينسحب على جميع المواد والمستويات التعليمية.

بعبارة أخرى، فمن بين الأسباب المفسرة لتعثر التلاميذ، أو لوجود تباينات في مستوى تحصيلهم الدراسي، عدم تمكنهم من ملامسة معنى المضامين التي يتعلمونها، وتبين دلالتها.

بناء على ما سبق، يعد تخفيف المضامين التعليمية، في ضوء إطار مرجعي للكفايات، مطلبا ملحا وآنيا، أخذا بعين الاعتبار مدى أهمية هذا التدبير ونجاعته في الإسهام في تنمية الكفايات الأساسية. وتزداد إلحاحية التخفيف من المضامين في التعليم الثانوي الإعدادي بالنظر إلى الكم الهائل من المواد التعليمية المدرسة فيه؛ إذ يناهز العدد الإجمالي للمواد التعليمية زهاء 17 مادة بين معمة وغير معمة.

من ثم، فقد أضحي من اللازم العمل على تقليص المواد المقررة في هذا السلك وفق توجهات تؤسس لتفاعل المواد، وتسمح بتركيز التعلم على المعارف والكفايات الأساسية. لا داعي للتذكير من جديد، أن إرساء مقاربات تسمح بانفتاح المواد على بعضها البعض وتعمل على إزالة الحدود وتجاوز الانغلاق الذي يطبع المواد الدراسية، وذلك في اتجاه تفاعلها ضمن التعليم الثانوي الإعدادي، يقتضي العمل بمنطق تجريبي وتدرجي متأن، حتى تيسر له شروط النجاح والاحتضان. ومن شأن هذه المقاربة أن تفضي إلى إعادة هيكلة التعليم الثانوي الإعدادي وهندسته وفق قاعدة أساسية للكفايات. كما ينبغي التخفيف من الأغلفة الزمنية لبعض المجالات المضامينية وملاءمتها للمعدلات الدولية، ومن ثم، فسح المجال لتنمية أنشطة الدعم المدرسي والحياة المدرسية.

نقص في أدوات التقويم

لا شك أن المستويات المتدنية للتحصيل الدراسي لدى التلاميذ في كثير من المواد التعليمية المستهدفة بالدراسة تعزى، في كثير من الأحيان، إلى النجاح التلقائي والانتقال إلى المستويات العليا دون التحكم في الكفايات الأساسية. وهذا ما يجعل التلاميذ يراكمون الصعوبات طيلة مسارهم الدراسي، مما يعيقهم عن إرساء التعلم الجديدة بالإتقان المطلوب.

من هذا المنطلق، يبدو أن السياسة التربوية المعتمدة على النجاح والانتقال التلقائي إلى المستويات التعليمية العليا دون اللجوء إلى أنشطة الدعم والتقوية والمعالجة الرامية إلى تدبير صعوبات التلاميذ ومرافقتهم لتملك الكفايات الأساسية، تعد عوامل مسؤولة إلى حد ما عن النتائج غير المرضية التي وقف عليها البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي. وذلك راجع بالأساس إلى غياب منهجية واضحة للتقويم التكويني والمعالجة؛ إذ أن صعوبات التعلم تتراكم وتعمق، مما يعيق تمكن التلميذ من الكفايات المستهدفة في المستويات اللاحقة، ويقوي مخاطر الفشل والهدر المدرسي.

تعاني المنظومة التربوية كذلك من نقص في آليات التقويم التشخيصي والتكويني، ولاسيما بالنسبة للممارسات البيداغوجية اليومية داخل الفصول الدراسية، مما يستدعي إرساء هذه الآليات وتعميمها من أجل رصد تعثرات التعلم ومعالجتها في حينها، للحد من تفاقمها.

إلى جانب ذلك، فالمنظومة التربوية مدعوة إلى استثمار نتائج الامتحانات الإشهادية في نهاية الأسلاك التعليمية، خصوصا السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة إعدادي، بغية إنجاز تحليل دقيق لنتائج التحصيل الدراسي، والوقوف على مدى تملك التلاميذ للكفايات الأساسية؛ هذا مع العلم أن بعض المواد التعليمية لا تخضع لامتحانات إشهادية، مثل علوم الحياة والأرض والفيزياء والكيمياء في السنة الثالثة إعدادي.

إجمالا، فقد وقف البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي على خلاصة مفادها، أن أساليب التقويم تشكل الحلقة الأضعف في المناهج التعليمية، وذلك بسبب النقص الواضح في آليات التقويم الأدوات في بعده التشخيصي والتكويني؛ في إطار مقارنة ناجعة لمعالجة التعثرات ودعم التعلم.

من هذا المنطلق، أضحي من الضروري تسريع عملية مأسسة التقويم في المنظومة التربوية، ليصبح ممارسة منتظمة، وذلك من خلال بناء أدوات تقويمية ناجعة ومتنوعة، في متناول هيئة التدريس، وتستجيب لحاجاتهم العملية والتطبيقية، وذلك بالموازاة مع جعل التقويم التكويني والتشخيصي يحتل موقعه الطبيعي في الفعل التعليمي التعلمي، وفي السيرة اليومية للفصول الدراسية، على نحو يمكن التقويم من الاضطلاع بدوره، بوصفه من الارتفاعات المحورية في تحسين الجودة والمردودية.

ظروف صعبة للتدريس ومحدودية أنشطة التعلم

يبدو من خلال استقراء نتائج هذه الدراسة، أن أساليب التدريس وطرائقه لم تشهد ذلك التجديد المأمول، وتلك النقلة النوعية في مواكبة لعملية المراجعة التي شملت المناهج والبرامج التعليمية؛ حيث ظلت تلك الأساليب، في أغلبها، تشتغل وفق النموذج التقليدي للتدريس، المبني بالأساس على الطرق التلقينية القائمة على شحن المتعلم بالمعارف من

المستوى البسيط من الصناعات المتداولة في حقل التربية. وهذا ما يحول دون إدماج التعلّيمات، ويفوت على التلميذ فرصة التمكن من الكفايات وتملك المعرفة، بغاية توظيفها لحل الوضعيات الإشكالية المعقدة.

يمكن تفسير هذا التشخيص بعدة عوامل، منها، على سبيل المثال، كثافة المقررات الدراسية، واعتماد الكتاب المدرسي كأداة ديداكتيكية تكاد تكون وحيدة، إلى جانب اكتظاظ الأقسام وقلة الوسائل التعليمية، ومحدودية برامج التكوين المستمر للفاعلين التربويين. ومن النتائج التي يفرضي إليها تضافر هذه العوامل، الحد من قدرة المدرس على استدخال المقاربات البيداغوجية المجددة، وعلى الاهتمام بتنمية المستويات العليا للمهارات، الكفيلة بتمكين التلميذ من التعامل مع الوضعيات المركبة.

بصفة عامة، يمكن القول إن اعتماد مدخل المقاربة بالكفايات لم يسهم، عموماً، في تحقيق التغيير المنشود في الأساليب والطرائق البيداغوجية؛ ومن ثم لم يفض إلى الحد من الآثار السلبية للتعلّيمات المجزأة والمشتتة، وإلى مركزة العملية التعليمية حول المتعلم، وتشجيعه على اتخاذ المبادرة والقدرة على توظيف الفكر النقدي، وتحقيق الذات.

استمرار بعض مظاهر لا تكافؤ الفرص

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى التقدم الملحوظ في ضمان التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي. إذ يُسجّل عدم وجود تفاوت ذي دلالة إحصائية بين مستويات التحصيل الدراسي في كل من الرياضيات والعلوم بين الإناث والذكور، مما يستلزم تثمين الجهود التي تم بذلها في اتجاه تحسين المؤشر العام للتكافؤ بين الجنسين.

بيد أن ضمان تكافؤ أفضل للفرص بين الجهات والمؤسسات التعليمية، كما يتبين من خلال نتائج هذه الدراسة، لا يزال يتطلب مضاعفة الجهود على مستوى المنظومة التربوية؛ ذلك أن الفروق بين مستويات التحصيل تظل قائمة، يمكن تفسيرها، أساساً، بعوامل ترجع إلى تأثيرات الوسط السوسيو اقتصادي للتلاميذ والمؤسسات التعليمية.

من المفيد الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الأنظمة التربوية المعروفة بجودتها ومردوديتها العالية، هي تلك التي استطاعت أن تطور آليات ومنهجيات من شأنها الحد من تأثير الواقع السلبي لإكراهات الوسط السوسيو اقتصادي، بغية تحقيق المزيد من الإنصاف، وذلك من خلال إجراءات وتدابير تسمح بالتوزيع العادل والمنصف لفرص التمدّرس، وتمكين التلاميذ، المنتمين لأوساط اجتماعية واقتصادية معروفة بهشاشتها، من التحكم في الكفايات وتحقيق نتائج مُرضية. وغالباً ما تتمثل هذه الإجراءات في الحكامة الناجعة للمؤسسات التعليمية، والارتقاء بالأساليب والطرائق البيداغوجية نحو المزيد من التركيز على المتعلم، والتجاوب مع ميولاته، وتوفير ظروف تعليمية تفسح المجال أمام التلاميذ وأوليائهم، من أجل التأثير الإيجابي على الفعل التربوي داخل المؤسسة.

وعلى الرغم من أن البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي لم يحسم بشكل قطعي ونهائي في اعتبار أن المؤسسات التعليمية التي تنتمي إلى أوساط سوسيو اقتصادية هشة تسجل مستويات متدنية في التحصيل الدراسي، إلا أن تأثير الوسط وظروفه، ولاسيما بالوسط القروي، على نتائج التحصيل لدى التلاميذ والمردودية الداخلية للمنظومة يظل وارداً. من ثم، يتعين التعاطي مع إشكالياته بأساليب علاجية ناجعة، في إطار تصور مندمج.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية بلورة سياسة هادفة وموجهة للدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ المنحدرين من أوساط سوسيو اقتصادية هشة، من قبيل النقل المدرسي والمطاعم المدرسية والداخليات ودور الطالب والطالبة، وتوزيع الأدوات المدرسية وتقديم منح مالية للأسر، قصد مساعدتها على تغطية تكاليف تـمدرس أبنائها.

كما يتعين إنعاش صيغ التشارك مع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والجهوية، في إطار منظم للإشراك والتعبئة الاجتماعية، من أجل توسيع الانخراط في تحسين ظروف التـمدرس، وذلك من خلال الرفع من جودة البنيات التحتية والفضاءات والتجهيزات المدرسية، وفق مقارنة مدمجة.

المحور الرابع توصيات وآفاق

إن المجلس الأعلى للتعليم، بناء على ما ورد في تقريره الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها لسنة 2008، وانطلاقاً من قراءة نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي في تجربته الأولى هذه، التي مكنت من توفير عدد من المؤشرات الدالة حول وضعية التحصيل الدراسي لتلاميذ المستويات المستهدفة بالدراسة، يجدد التأكيد على عدد من الاقتراحات والتوصيات يقدمها منتظمة في المحاور التالية :

1. توطيد البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي وتطويره

- العمل على تحسين شروط إنجاز البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي ووسائله، مع إجرائه بشكل دوري، وتوسيع نطاقه ليشمل مواد ومستويات وأسلاكاً دراسية أخرى، على نحو يمكن من القياس المنتظم لمستوى تقدم التحصيل الدراسي لدى المتعلمين ؛
- تجنب إنجاز المراحل المقبلة من البرنامج في فترات زمنية قد تكون غير ملائمة، واختيار الفترات المناسبة، الكفيلة بتأمين نجاحته المنهجية والعلمية، وبإتاحه انخراط أقوى للفاعلين والتلاميذ، وضمان مصداقية أكبر لنتائجه ؛
- تعزيز التلاميذ والفاعلين على الأدوات الاختبارية لهذا البرنامج، بشكل يرسخ مقارنته التقويمية، التشخيصية والاستشرافية، وجعلها في متناولهم ؛
- استثمار نتائج الامتحانات الإشهادية في نهاية الأسلاك التعليمية بغاية المعالجة والضبط والتعديل.

2. الرفع من جودة المكتسبات الدراسية

- العمل على إرساء برنامج وطني لتعميم تعليم أولي جيد لفائدة كافة الأطفال المغاربة، وذلك لتمكينهم من الاندماج السلس في المنظومة التربوية ومن سبل النجاح الدراسي، وكذا الحد من ظاهرة التكرار والهدر المدرسي، وتيسير العملية البيداغوجية على مستوى التدريس والتعلم، والترسيخ المبكر لمبدأ تكافؤ الفرص ؛
- العناية بالمكتسبات القبلية للمتعلم، وتوطيدها وتطويرها لتحقيق جودة التحصيل الدراسي خلال المراحل اللاحقة من مساره التعليمي، وتمكينه من كل وسائل الدعم البيداغوجي، مما يسمح بتحقيق أفضل لتكافؤ الفرص وتقليص الفوارق بين المتعلمين ؛ والعناية كذلك بالدعم الاجتماعي للمتعلمين وأسرهم المحتاجة لذلك، من قبيل توفير النقل المدرسي لتقريب التلاميذ من المؤسسات، والمطاعم المدرسية، وغيرها من أوجه الدعم... ؛
- جعل التلميذ في قلب العملية التعليمية-التعليمية، عبر نهج تربوي نشيط، يتجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي ؛

- الرفع من قدرات المنظومة التربوية في مجال التقويم التشخيصي والتكويني، والعمل على مأسسته وإدماجه في صلب العملية البيداغوجية ؛
- توفير الشروط الملائمة لعمل المدرسين، ولاسيما في الوسط القروي، لمساعدتهم على المزيد من العطاء، وتقوية إسهامهم في جودة التحصيل الدراسي، وفي مردودية المؤسسات التعليمية ؛
- تعزيز دور المفتش التربوي، وكذا قدرات الحكامة لدى الإدارة التربوية، انطلاقاً من كون تحقيق التحصيل الدراسي بالجودة المطلوبة، يرتبط عضوياً بفعالية مكونات المثلث البيداغوجي الذي يؤلفه : المدرس، المتعلم، ثم مضامين التكوين والتعلم، مع التأكيد على العلاقة الوثيقة لهذه الأركان الثلاثة بالدور الحيوي لكل من هيئة التفتيش والإدارة التربوية.

3. التحسين والملاءمة المستمران للمناهج والبرامج

- إجراء تقويمات منتظمة للبرامج والمناهج والأدوات الديداكتيكية، بما فيها الكتب المدرسية، في اتجاه المزيد من ملاءمتها والتخفيف من حجمها، وتبسيطها وتكييفها وجعلها مرنة وأكثر سلاسة لتيسير استيعاب مضامينها والتحكم في الكفايات التي تستهدفها من قبل المتعلمين ؛
- الإسراع باعتماد مرجعية للكفايات والمعارف الأساسية التي ينبغي أن يكتسبها كل متعلم عند نهاية كل سلك من أسلاك التعليم ؛
- إعادة تنظيم استعمالات الزمن الأسبوعية، من أجل فسح المجال لتقوية اكتساب الكفايات، ولتنفيذ أنشطة الدعم لفائدة المتعلمين الذين يعانون من صعوبات دراسية، ولتنشيط الحياة المدرسية كذلك ؛
- تكثيف عمليات التأطير والمواكبة البيداغوجية المرتبطة بالتعلم والمعارف الأساسية ؛
- إعادة النظر في بناء أدوات التقويم الإشهادي في نهاية الأسلاك التعليمية لتستجيب لمتطلبات الملاءمة مع المقاربات الديداكتيكية المعتمدة ؛
- تنمية البحث التربوي مع استحضار المعايير والتجارب الدولية الرائدة في مجال تقويم التحصيل الدراسي، وفي توفير مؤشرات دقيقة حول مدى التقدم في تحقيق تكافؤ الفرص والنجاح الدراسي.

4. دعم الكفايات المهنية للفاعلين التربويين

- مراجعة مناهج التكوين الأساس وبرامجه، بشكل يساهم في المستجدات ومتطلبات التجديد التي تعرفها المهن التربوية، ولاسيما، مهنة التدريس والتكوين، مهنة التفتيش التربوي، مهنة الإدارة التربوية ومهنة التوجيه والإرشاد التربوي ؛
- إطلاق برامج ناجعة ودورية للتكوين المستمر، كفيلة بالمزيد من تأهيل الفاعلين التربويين، مع تشجيعهم وحفزهم. وذلك من منطلق أن تجديد المدرسة رهين بجودة عملهم والتزامهم بأداء مهمتهم التربوية والتعليمية على النحو الأمثل.

5. تنويع طرائق التدريس وحفز التعلم

- تحسين أساليب تدريس وتعلم اللغات والرفع من جودة تحصيل الكفايات المرتبطة بها ؛
- الانفتاح التدريجي والمرن على مقاربات تفاعل المواد في التعليم الثانوي الإعدادي ؛
- تعزيز التكوين الأساس والمستمر للمدرسين في مجالات المقاربة بالكفايات والبيداغوجيا الفارقية وأساليب التقويم ومعالجة تعثرات التلاميذ والانفتاح على المقاربات التعليمية المجددة.

6. تطوير الممارسة التقييمية

- اعتماد أطر مرجعية ومعايير للتحصيل الدراسي، على مستوى المناهج والبرامج والكتب المدرسية ؛
 - وضع بنوك للأسئلة لفائدة المدرسين والمشرفين على الامتحانات الدورية والإشهادية، تيسر لهم عملية إعداد الاختبارات وإنجاز التقويمات التشخيصية، وتفسير نتائجها، وتوفير الدعم والتقوية لضمان التحصيل الدراسي الأمثل ؛
- تخصيص حلقات من التكوين المستمر لمنهجيّات وأدوات وتقنيات التقويم التربوي، لفائدة المدرسين والمفتشين ومديري المؤسسات، بما يضمن انخراطهم الفعلي في عملية تتبع التحصيل الدراسي وقياسه، وتقويمه هو ومردودية المؤسسة التعليمية التي يشتغلون فيها.

7. بلورة مشروع المؤسسة وتفعيله

الحفز على بلورة مشروع كفيل بتنمية المؤسسة التعليمية على المستويات البيداغوجية والتفاعلية والتربوية، والارتقاء بالأنشطة الثقافية والإبداعية والعلمية والرياضية.

خاتمة

تفعيل المقاربة التصاعدية المنطلقة من تشخيص واقع الممارسات البيداغوجية داخل الفصل الدراسي، بغية الوقوف على مكان القصور لاستدراكها، وإبراز مواطن القوة لتوطيدها وتطويرها، في اتجاه الرفع من مؤشرات التحصيل الدراسي لدى المتعلمين، ومن ثم تحسين جودة المدرسة المغربية؛ تلك إحدى الغايات الأساسية للبرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتعليم، بهدف تقويم جانب أساسي من المردودية الداخلية للمنظومة التربوية، وتقديم مقترحات كفيلة بالإسهام في توجيه السياسة التعليمية المتعلقة بالمناهج والبرامج والتعلم، وتوفير مرجعية وطنية بمؤشرات واضحة حول مكتسبات المتعلمين في مجال المعارف والكفايات الأساسية، في اتجاه التمكن من وضع خطط وتدابير كفيلة بتأمين سبل النجاح والتصدي لعوامل الفشل الدراسي، والحد من التكرار والهدر.

تكمن أهمية توطيد هذا البرنامج وتطويره في ما يحمله من أبعاد وازنة بالنسبة لواقع المدرسة المغربية ولآفاقها.

- يتمثل البعد الأول في كونه يحيل إلى عمق المنظومة التربوية وإلى ماهية اضطلاعها بوظائفها، كما أنه يقع في صلب إصلاحها البيداغوجي والرفع من جودة التربية والتعليم؛
- أما البعد الثاني فيتعلق باستهدافه الوقوف على ظروف إنجاز العملية التعليمية-التعليمية داخل المدرسة، في علاقتها بتأثير محيطها، وفعالية مكونات المثلث البيداغوجي الذي يؤلفه: المدرس - المتعلم، ثم مضامين التكوين والتعلم، في ارتباط هذه الأركان الثلاثة بدور كل من هيئة التفتيش والإدارة التربوية؛
- يتحدد البعد الثالث في أن المستقبل الدراسي يهم مصير ملايين الأجيال المتعاقبة على المدرسة. كما يعني، بالدرجة الأولى، أسر المتعلمين، وانتظارات المجتمع من دور التربية والتعليم في تكوين المواطن المكتسب للمعارف والكفايات الأساسية المؤهلة والملائمة؛
- أما البعد الرابع، فيتعلق بكون هذا الموضوع مافتئ يشكل انشغالا خصباً للبحث والتنظير البيداغوجي، ومجالاً جاذباً للدراسات والتقويمات الوطنية والدولية.

يجدر التأكيد أن مبادرة المجلس الأعلى للتعليم، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية، بإطلاق هذا البرنامج تندرج في إطار رؤية شمولية لتقوية دينامية الإصلاح التربوي وتسريع وتيرته. وهي رؤية تزوج بين إدكاء ثقافة التقويم وآلياته في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وبين الطموح إلى تحسين مؤشرات جودتها، باستهداف الرفع من مستوى التحصيل الدراسي للمتعلمين، والإسهام في إيجاد الحلول الناجعة للإشكاليات الأفقية الأساسية للمنظومة، ولاسيما الارتقاء بمهنة التدريس والتكوين، وضمان التحكم في الكفايات اللغوية، وتطوير برامج ناجعة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وترسيخ الشراكة المؤسساتية الداعمة للمدرسة المغربية؛ وذلك ضمن دينامية تلتقي في مساراتها هذه الأوراش، قوامها تبادل الرأي المتعدد، المستند إلى الخبرة المتخصصة، وإنجاز التشخيصات والدراسات المقارنة والتقويمات اللازمة ونهج المقاربة التشاركية، والإفادة من المقترحات ومداخل العمل المستهدفة لجوهر الإصلاح التربوي، ولتحقيق الأمثل لأهدافه.

ضمن هذا المنظور، يعتبر المجلس أن البرنامج الاستعجالي يشكل إطاراً ملائماً وفرصة مواتية، لا ينبغي تفويتها لاستدراك النقائص وسد الثغرات التي تعترى المنظومة التربوية الوطنية، ولاسيما في مجال اكتساب المعارف والكفايات الأساسية للمتعلمين، والرفع المستمر من مستوى تحصيلهم الدراسي.

إن المجلس الأعلى للتعليم، إذ يؤكد أهمية إرساء هذه المقاربة التقييمية الجديدة في دعم سيورة الإصلاح، يجدد حرصه على مضاعفة الجهود ومواصلة التعاون المثمر، مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، وأجهزتها الجهوية والإقليمية والمحلية، ومع باقي الفاعلين في المنظومة التربوية، من مفتشين ومدرسين وأطر الإدارة التربوية، قصد اتخاذ التدابير الناجعة وابتكار السبل المجددة للتفعيل الأمثل لهذه التوصيات، والسهر المتقاسم على توطيد البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي وتطويره.

وأخيرا، يعبر المجلس عن طموحه في أن يشكل البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي انطلاقة حقيقية لنشر ثقافة التقويم في أوساط عموم الفاعلين التربويين في كافة مستوياتهم، وأن تفتح خلاصات التجربة الأولى للتقويم (2008) نقاشا جادا وبناء حول واقع التحصيل الدراسي للتلاميذ المغاربة وسبل الارتقاء بمستواه؛ كل ذلك بغاية التحسين المنتظم لآليات التدبير والإنجاز، والرفع من مؤشرات الجودة البيداغوجية للمدرسة المغربية والارتقاء المستمر بمردوديتها.

في هذا الاتجاه، سيجرّص المجلس، من خلال الهيئة الوطنية للتقويم، بتنسيق مع قطاع التعليم المدرسي، وبمشاركة مفتشي وأساتذة المواد الأربعة المدرسة، التي شملها البرنامج، على استثمار نتائجه، عبر تنظيم لقاءات وأيام دراسية، بتعاون وتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، في اتجاه تحسين مكتسبات المتعلمين والرفع من مستوى إنجازاتهم، بغية تمكينهم من أوفر حظوظ النجاح.

